– من 10 الى 67 مراسلات مع السلطات العليا (الولاية العامة الفيلق التاسع عشر) من 1853 الى 1913 – من 205 الى 319 مراسلات مدنية ومتنوعة من 1841 – 1913.

– من 325 الى 340 برقيات من 1873 – 1912.. الخ.

كما توجد وثائق عديدة في أرض الوطن، ولكنها غير مرتبة ومندثرة، كما أيضا لبوعمامة كتابات ويوميات وآثار مختلفة ولكنها ضاعت بين أفراد أسرته. وهي ليست في متناول الجميع.

أما ما وجدناه من آثار لهذه المقاومة هو بعض القصائد الشعبية للشاعر محمد بلخير نذكر منها:

– قصيدة «واحنا بنا الناس التهرف والتهريف».

حاجة علم النفس الاجتماعي للبحوث التاريخيـة

ضغط المدرسة الاستعمارية على تطور البحث العلمي في ميدان علم النفس الاجتماعي

سليمان مظهر

ليس في وسع الباحث الجامعي أن يستغني عن المراجع التي ألفت في تخصصه لانه لا ينتظر من البحث الجامعي اعادة ما أنجز بل تجديد وتدعيم المعلومات على أن توفير هذا الشرط يصطدم بالنسبة الينا مباشرة بعرقلة عامة تعود في أساسها الى المراجع التابعة للمدرسة الاستعمارية في بلادنا.

وللوقوف على هذه العرقلة وكيف يمكن أن نتجاوزها يجب أولا أن نبرهن على وجود هذه المدرسة نفسها.

يمكن اثبات وجود هذه المدرسة. من خلال ضرب أمثلة موضوعية. فإذا انتقلنا مثلا من 1986 إلى 1830 نجد أن عدد المراجع المؤلفة باللغة العربية. ومن طرف جزائريين. يتناقص تدريجيا . وإن عدد المراجع المؤلفة باللغة الفرنسية ومن طرف فرنسيين في تزايد.

وإذا تصفحنا المراجع المؤلفة بالفرنسية. ومن طرف فرنسيين. ندرك أنها تخلو من مواضيع : كالدين وانماط القيم والنظام العائلي ودور المرأة... أي المواضيع ذات الجوانب النفسية والاجتماعية التي يصعب وقوفهم عليها. وهذا هو تعريف البحث العلمي : لا يوجد بحث علمي الا وقام حول قضية تجسد مشاكل. إذن على أساس

ميزات هذه الظاهرة نستطيع أن نثبت أن المدرسة الاستعمارية تشكل قضية موضوعية بالنسبة الينا.

ويمكن كذلك أن نبرهن وجود عرقلة ناتجة عن هذه المدرسة فيما يخص البحث العلمي، تبرز من خلال ظاهرة موضوعية ذات وجهين مختلفين نظرا لاستعمال المصادر العربية والفرنسية

تعود هذه الظاهرة المزدوجة الى العرقلة العامة المتكونة من مراجع المختصين الأجانب في الجزائر والتي تجعل البحث المستمد من الواقع منعدما في كلتا الحالتين بحكم الخضوع للمراجع. وفي هذا الأساس تكمن توابع العرقلة ، اذ ندرك ان الاعتماد على هذه المراجع لا يؤدي الى تعميق أو تجديد المعلومات بل الى صب العمل الجديد في قالب المراجع السابقة باستعمال نفس المناهج والمفاهيم وطرق التحقيق وهذا بدون نقد أو تمحيص.

وهكذا تشكل المدرسة الاستعمارية عائقا في وجه البحوث الجديدة ، اذ يبقى الباحث متمسكا بالمراجع التي تحتوي عليها أوفارا منها، وتحثه ، إما على الخضوع والتبعية أو سرد القديم والانفتاح، وبكلمة أخرى فإن المدرسة الاستعمارية عرقلة في طريق التحليل والانتاج المبدع.

وعلى هذا الأساس تكون هذه العرقلة مشكلة من بين المشاكل التي يهتم بها علم النفس الاجتماعي، اذ تحتوي على تصورات ومواقف واتجاهات وسلوكات وتدخل هذه العناصر ضمن موضوع علم النفس الاجتماعي بحيث يهتم هذا التخصص بدراسة وتحليل الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمع. وتنحصر الحياة الاجتماعية اليومية في الساحة العامة والأوساط المهنية والعائلية على الأخص وتجري بواسطة السلوك الاجتماعي والعلاقات والتفاعل المتبادل بين الأفراد، في اطار الجمعيات التي يكونونها من جهة، وبين الجماعات من جهة أخرى. وهذا في المجتمع الذي تستمد منه كل هذه العناصر.

فالسلوك والتفاعل الاجتماعي يكونان محرك الحياة الاجتماعية وموضوع علم النفس الاجتماعي في آن واحد، وتقتضي دراستهما مراعاة عناصر مختلفة:

أ ـ العناصر الفردية ـ الوجدان ـ الحاجة ـ المصلحة ـ الرغبة ـ الطموح ـ المواقف ـ التصور...

ب ـ العناصر الاجتماعية على مستوى الجماعة: التربية، انماط القيم، العادات، التقاليد، المصالح المشتركة، المراقبة العامة، انماط السلوك، الامكانيات العادية، الضراع...

جـ ـ العناصر الاجتماعية على مستوى المجتمع: البنية الاقتصادية، البنية الثقافية، الهوية، التاريخ، المشاريع، القوانين والأنظمة، الوسائل المادية (مؤسسات...).

رغم ان ذكر العناصر التي تؤدي الى السلوك غير شامل فالمهم هو الإشارة الى أن السلوك تابع الى عوامل مختلفة البعض منها داخلي والبعض خارجي وأن حدوث السلوك يؤثر في نفس الوقت على من يقوم به وعلى المحيط الذي يقع فيه.

هذا يعني أن ميدان علم النفس الاجتماعي معقد اذ العناصر التي يتكون منها نابعة الى تخصصات مختلفة نذكر من بينها التاريخ. فالاعتماد على نتائج البحوث التاريخية شرط أساسي من بين الشروط التي يجب أن تتوفر لدى المختص في علم النفس الاجتماعي خصوصا اذا زعم الانتقال من الحالات الاجتماعية الى تحليلها وشرحها ولكن بمجرد الشروع في هذه العلمية أي في الانتقال من الوصف الى التحليل، يتعرض الباحث الى العرقلة العامة التابعة للمدرسة الاستعمارية كما أشرنا اليها.

وحتى نستطيع أن نحصر مضمون هذه العرقلة بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي ونحدد حاجة هذا التخصص للبحوث التاريخية نذكر حالات اجتماعية ، البعض منها عام والبعض متعلق بقطاعنا.

أ ـ الحالات العامة: كلنا يعلم أن نظرة أعضاء مجتمعنا للأنتاج الوطني نظرة احتقار وان معظم المواطنين يفضلون استهلاك ما يمكن استيراده. وكلنا يعلم كذلك ان مواقفنا الاجتماعية تجاه ما نعيشه قائمة على المقارنة بين ما لدينا وما هو موجود في البلدان المصنعة وان هذه المقارنة كانت نتيجتها سلبية بالنسبة لمضمون محيطنا الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال نشير إلى الحالات النفسية الاجتماعية التي ظهرت اثر اتخاذ قرار الانتقال من الأحد الى الجمعة كيوم عطلة أسبوعية. جسدت هذه الحالات على

مستوى الساحة العامة جميع المشاكل التابعة للمدرسة الاستعمارية.

ب ـ الحالات الخاصة: نذكر من بين هاته الحالات ثلاثة أنواع:

يشمل النوع الأول قطاع الدراسات بصفة عامة. فإننا نعجز على تحليل ما نعيشه يوميا وان (اجبرنا) على ذلك فاننا نفضل الانغماس فيما أتي به غيرنا ان لم نكلفه بمهمة التحليل مباشرة وكلنا يعلم أنه يمكن لأجنبي أن يحصل على معلومات متعلقة بمجتمعنا قد تخفى على مواطن

يعود النوع الثاني للعلاقات مع التعاون: بصفة عامة فانه قد وظف متعاونون بشهادات أقل من شهادات جزائريين وفي مناصب أعلى منهم. وبصفة خاصة فقد وقعت زوبعة في كأس، لما أبدى جزائري في اجتماع ضم أجانب أن تنظيم وتسيير البحث العلمي مهمتان من اختصاص الجزائريين فحسب، كما استغرب زملاؤه اقتراح الاستغناء عن التعاون في التكوين ما بعد التدرج اذ كانوا يعتبرون أنفسهم غير أكفاء على الاشراف في الدراسات العليا.

يتعلق النوع الثالث بالصراع اللغوي، الذي يدور بين اللغة الوطنية واللغة الفرنسية والذي عاش وما زال يعيشه مجتمعنا وقطاعنا.

لدينا اذا حالات مختلفة تقوم على السلوك والتفاعل والتصور والمواقف في ميادين مختلفة من مجتمعنا وكلها عائدة لعلم النفس الاجتماعي، فإن سهل حصرها فتحليلها جد صعب اذ يتعرض مباشرة للعرقلة التابعة للمدرسة الاستعمارية لأن تحليلها في حاجة الى نتائج بحوث في تخصصات عديدة وعند محاولة سد هذه الحاجة يجد المختص نفسه أمام ثلاثة أنواع من المراجع ـ هذا بقطع النظر عن اللغة المستعملة ضمنها. أما مراجع تقتصر على الرأي الشخصي المجرد من كل المعايير العلمية وأما مراجع مثالية تهتم بعرض الأوضاع التي يجب أن يسير عليها المجتمع حتى يتفادى كل المشاكل واما مراجع تقترح على الباحث مناهج ومفاهيم وتقنيات يستحيل بواسطتها تحليل واقعنا الاجتماعي تحليلا علميا وبكلمة أدق تضع وسائل التحليل ـ المتوفرة في المراجع ـ الباحث أمام خيارين أحلاهما مر: فإما الابتعاد عن الحالات الموضوعية واما تحريفها وتشويهها.

من بين وسائل التحليل التي تدفع الباحث نحو الاختيار الثاني نذكر مفهوم المحور الثاني المستعمل من طرف الباحثين بصفة آلية. ولما شاع استعمال هذا المفهوم

يمكن تقديم الاثبات الآتي: ان معظم المحللين متفقون على أن الإستعمار قد قضى على الثقافة الوطنية، ولكن كيف استطاع أن يقضي على هذه الثقافة بدون أن يقضي على ممثليها كمواطنين متشبثين بهويتهم وعاداتهم وتقاليدهم؟ وكيف يمكن تصور وجود مجتمع قد قضي على بنيته الثقافية؟ وإلى أي محتوى تعود جميع الحالات التي ذكرناها من قبل؟

يستحيل الجواب عن أي سؤال من هذه الاسئلة اذا صممنا على استعمال مفهوم محور الثقافة كما يستحيل تحليل أي قضية موضوعية تحليلا علميا وعمليا بواسطة هذا المفهوم. وتتعقد القضية اذا زعمنا اجتناب هذا المفهوم واستعمال مفهوم آخر ولو كان متلائما مع الواقع لأن هذه العلمية الجدية تصطدم بالمواقف العامة التي تهمل كل عمل لم ينصب رأسا في القالب المعتاد أي ضمن المدرسة الاستعمارية، وهنا تكمن حاجة علم النفس الاجتماعي للبحوث التاريخية بحيث نصطدم بهذه العرقلة التابعة للمدرسة الاستعمارية أثناء البحث! وعند تقديمه في محيطنا. فيجب اقتحام هذه العرقلة بصفة مباشرة أي يجب علينا أن ننتقدها نقدا دقيقا حتى نستطيع به أن نبرهن على عواقبها السلبية على مستوى التحليلي والتفكيري ولا يمكن لهذا النقد البناء أن يقوم الا على بحوث تاريخية مستمدة من الواقع. حينئذ يمكن أن نقارن ميزات واقعنا والامكانيات التحليلية الناجمة عن المفاهيم المفروضة علينا.

هذه هي العملية المعقدة والصعبة التي نحاول ابرازها في علم النفس الاجتماعي، وهنا نحن مقتنعون بأنه يستحيل على المدارس الجزائرية أن تبرز في تخصصات مختلفة قبل تحطيم المدرسة الاستعمارية لأنه يصعب علينا أن ندرس مجتمعنا بأدوات قد تعجزنا على ذلك.

فبحكم العرقلة التابعة للمدرسة الاستعمارية يجب على البحوث أن تتم ثلاثة مراحل متكاملة. تتضمن المرحلة الأولى التطلع الدقيق على الحياة الاجتماعية انطلاقا من مجال اختصاصنا وتقتضي المرحلة الثانية نقد كل الادوات التحليلية تتوفر لدينا ، أي أننا لا نستعمل أي أداة الا بعد اختبار مدى فعاليتها وعلميتها. يمكن بعد هاتين المرحلتين أن ننتقل الى المرحلة الثالثة أي الى الانتاج والاختراع. وتتم هذه المرحلة الثالثة من التحكم في حياتنا الاجتماعية ومن تبادل الأفكار والأبحاث ممثلي جامعات أخرى. □